مدير الاستثمارات في وزارة الصناعة: البيئة القانونية غير ملائمة

□ حوار / علي الكاتب

معمل لصب القوالب الصناعية (أرشيف)

أصبحت بعض شركات القطاع العام في صراع مع الوقت من اجل الذوبان في بوتقة الاستثمار التي تنقذها كما ترى من خطر الكساد الاقتصادي و الضائقة المالية التي تكاد تتجه بها نحو الإفلاس وتسريح العمال والكوادر الفنية والوظيفية،إذ أن قانون التمويل الذاتي الذي يحكمها يعسر تسديد رواتب العاملين من غير الأرباح التي تحققها.

المدى الاقتصادي حاورت المهندس عبد الغني فخري آل جعفر مدير عام دائرة الاستثمارات في وزارة الصناعة حول خطة وزارته في دعم الاستثمار في القطاع الصناعي الحكومي الذي يعاني كثيرا من صعوبات في الإنتاج والتسويق بسبب انفتاح الأسواق ومنافسة المستورد للمنتج المحلي خلال السنوات التي أعقبت سنة ٢٠٠٣ ولحد الآن.

×كيف ترون واقع الاستثمار في العراق ؟

في وزارة الصناعة والمعادن ٧٦ شركة من شركات القطاع العام،لم يستثمر منها سوى ١٠ شركات فقط،لأسباب تعود للوضع القائم في البلاد حيث ان قانون الاستثمار الحالي والسياقات المتبعة تحول دون اقبال الشركات على الاستثمار في العراق،الا ان ذلك لن يعيق عملنا بهذا الصدد من اجل رفع عبء شركات القطاع العام عن الدولة لمهام الاشراف المباشر عليها وصرف الرواتب لأعداد كبيرة من المنتسبين والعاملين في تلك الشركات.

– ولم يتبق في معظم دول العالم خاصة في البلدان المتقدمة من ما يسمى بالقطاع العام سوى الجيش والشرطة،بل ان حتى النشاط الامني تحول هو الاخر الى القطاع الخاص من خلال ما يعرف بالشركات الامنية الخاصة،الا في بعض دول المنطقة التي لا يزال القطاع العام فيها يستحوذ على مجمل اقتصاديات التنمية.

وان اداء القطاع الخاص افضل بكثير من غيره في مجال الخدمات بشكل عام،فيما تبقى للقطاع العام مهام التمويل بالخبرات والاستشارات للقطاع الخاص،والعمل الاشرافي ليس بحاجة الى الاعداد الكبيرة من العاملين فيه،ووزارة الصناعة لديها كادر وظيفي يقدر بـ(٢٠١)الف منتسب في جميع شركاتها وتشكيلاتها،وهنا يستوقفنا ما يصرف لكوادرها من رواتب وتخصيصات مالية ضخمة تكلف ميزانية الدولة أموالاً طائلة، من الممكن توظيفها في مجالات أخرى، مقابل تراجع مستويات انتاجية شركات القطاع العام امام انفتاح الأسواق للسلع المستوردة وعدم قدرة منتجاتها على منافسة المستورد، مما عرضها لخسائر كبيرة،وفي مقابل ذلك لا يتعرض القطاع العام للخسائر عند طرح منشآته للاستثمار.

× وما الذي تقوم به دائرتكم في هذا المجال ؟

– دائرة الاستثمار تهتم بنشاطات الشراكة والاستثمار مع القطاع الخاص،وتحديدا بتأهيل الشركات والانتاج والتسويق،ونعلن بين الحين والحين عن شركات تابعة للوزارة للاستثمار،حيث تتقدم شركات عالمية عروضا للاستثمار،نقوم بدراستها على وفق القانون المعمول به حاليا وهو القانون بالرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦،لنقوم على ضوئها بتهيئة الشركة المعروضة للاستثمار واستعراض جميع ملفاتها من خطوط انتاجية والطاقة التصميمية للانتاج واعداد الكوادر العاملة.

×وما هي الصعوبات التي تعترضكم في هذا المجال ؟

– كثرة أعداد العاملين في تلك الشركات المعروضة للاستثمار،وهو من أهم أسباب عزوف المستثمرين والشركات الاستثمارية عن الاستثمار في العراق،فالشركة التي بحاجة إلى ١٠٠٠ عامل يوجد فيها ٣٠٠٠ عامل،وهو ما يجعل المستثمرين يترددون كثيرا في الدخول بالاستثمار في الشركات التابعة للوزارة،إلا أن الوزارة برغم ذلك نجحت في تحويل عدد من الشركات نحو الاستثمار،خاصة في مجال صناعة الاسمدة والسمنت،وتقريبا معظم معامل السمنت تحولت للاستثمار وبقيت ٣ معامل في طور الاعلان حاليا، وكذلك الحال مع شركات صناعة الاسمدة وشركات الحديد والصلب.

– ونعكف حاليا على متابعة تنفيذ إحالة تلك الشركات الى القطاع الخاص الذي يشاركنا في إدارة تلك الشركات، مع التعهد بصرف رواتب الموظفين بالكامل من قبلها وهي مسؤولة كذلك عن تنفيذ الخطة الاستثمارية، وطريقة الاستثمار تتم من خلال تقييم الشركة على وفق الملفات الخاصة بها للاستثمار لمدة ١٥ سنة،ويقوم المستثمر بصرف رواتب العمال والمنتسبين ومن دون التصرف بإنهاء خدمات اي موظف الا بعد الاتفاق مع الوزارة.

– وبعد مرور تلك المدة القانونية للاستثمار تسلم الشركة مرة اخرى للوزارة بذات الطاقة الانتاجية وبذات الإمكانات،وفي حال اضافة اي خط إنتاجي جديد لا يتم فرضه على الوزارة إلا بعد الاتفاق بصدده،والاستثمار نهج تسير عليه الكثير من بلدان العالم في الوقت الحاضر،وفي العراق نخطو خطوات أولية إلا أنها باتجاه الطريق الصحيح.

× ما هي خطط الوزارة لدعم القطاع الخاص ؟

– حقيقة القطاع الصناعي الخاص في العراق يعاني من مشكلات كبيرة،إذ لا يوجد هناك تنظيم لنشاطاته الصناعية، فالمعامل الصغيرة والورش منتشرة بشكل عشوائي هنا وهناك، حتى داخل المناطق السكنية ودور السكن، مما يجعله أمام مشكلات لا حصر لها،فضلا عن منافسة المنتج المستورد لمنتجاته وعدم تحقق الجدوى الاقتصادية للمواد المصنعة محليا مما يصعب عملية تسويق المنتج.

– الامر الذي جعل الوزارة تبحث عن بدائل اخرى،ومنها مشروع اقامة المدن الصناعية،وهناك دراسة معدة لهذا الغرض لانشاء مجمعات صناعية متكاملة في محافظات البصرة وذي قار ونينوى والانبار،تكون فيها تلك المعامل بعيدة عن المناطق السكنية وخارج المدن تحديدا،وهي حلول تنقذ القطاع الصناعي الخاص من مشكلات صعوبة توفر الخدمات والنقل من جانب،ومن جانب اخر توفيرها وجعلها في مكان واحد، وتوفير شروط العمل والتخفيف من كلف التصنيع،كما على الدولة توفير الدعم للمنتج الوطني وهو دور معروف بالنسبة لها، والمشروع طور الدراسة مع مجالس المحافظات المعنية.

× هل من خطة استثمارية متكاملة في هذا المجال ؟

– نحن في الوزارة اعددنا حزمة من الإجراءات بهدف تحويل الشركات التابعة لها للاستثمار وبشكل تدريجي،من خلال الإعلان عن شركات الأدوية والنسيج والسمنت والحديد والصلب،حيث يزداد الطلب عليها حاليا، وقد يكون التوجه في المستقبل القريب نحو شركات الصناعات الغذائية وغيرها بعد إعداد الملفات الخاصة بكل شركة على حدة.

فضاءات

■ إيمان محسن جاسم

أسعار الغذاء

من الواضح جداً بأن العالم يعيش أكثر من أزمة، الواحدة مرتبطة بالأخرى، الأزمات السياسية تكون لها تداعيات اقتصادية، والاقتصادية تترك آثارها على مستويات البطالة والفقر والصحة والتعليم ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، لكن أخطر ما تواجهه الشعوب الآن وفي العديد من دول العالم هي مخاطر المجاعة، وما تسببه من تداعيات خطيرة على مختلف المستويات والصُعد لاسيما وإن حاجة الإنسان للغذاء مهمة جدا.

وأسعار الغذاء هاجس العالم منذ عام ٢٠٠٨ وحتى الآن، ولأجله تظاهرت الملايين حتى في أوربا نفسها، ومازلنا نتذكر تظاهرات الأرجنتين قبل سنوات عندما حمل الشعب بأسره الصحون الفارغة مطالباً الحكومة بتأمين غذاء للشعب.

وبمناسبة اليوم العالمي للأغذية أكدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) إنه من المحتمل أن تستمر أسعار الغذاء المرتفعة والمتقلبة ومن الممكن أن تزيد مما يهدد الفقراء في كثير من الدول الصغيرة التي تعتمد على الاستيراد وخاصة في أفريقيا التي تعاني أصلاً من نقص حاد في الغذاء ونسب مرتفعة في الفقر.

كما حذر التقرير الذي يحمل عنوان (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم عام ٢٠١١) من أن الأزمات مثل المجاعة الحالية في القرن الأفريقي تجعل من الصعب على المجتمع الدولي تحقيق هدفه المقرر المتمثل في خفض نسبة المجاعة في العالم بمقدار النصف في عام ٢٠١٥.

وخفض نسبة المجاعة في العالم لم تأت ثمارها خاصة في عام ٢٠١١ الذي أزداد عدد الجياع من ٨٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ إلى مليار عام ٢٠١١ بزيادة قدرها ٥٠ مليوناً عن عام ٢٠١٠، إضافة إلى وجود أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة في العالم يعانون من سوء التغذية وهذا ما يعني بأن العالم مهدد بأمنه الغذائي، لاسيما وإن في أمريكا وحدها أكثر من ٤٥ مليون مواطن يعانون نقص الغذاء في ظل تناقص خزين أمريكا الستراتيجي من الحبوب الغذائية لأدنى مستوياته، وهذا ما أنعكس على الأسواق العالمية وتأثرت به العديد من الدول لاسيما الفقيرة منها.

وما يعنينا نحن في العراق لا يبتعد كثيراً في البحث عن مزيد من الحلول التي من شأنها أن تجنب البلد كوارث في هذا الجانب خاصة وإننا نعتمد بشكل كبير جداً على استيراد الكثير من المواد الغذائية الأساسية من الخارج وتكلف ميزانية الدولة أكثر من أربعة مليارات دولار قابلة للزيادة، وهذه المبالغ مخصصة فقط لمواد البطاقة التموينية المحدودة والتي تمثل أقل من نصف احتياجات المواطن العراقي وبالتالي فإننا يمكننا القول بأن هنالك تهديداً لأمن المواطن الغذائي في ظل تصاعد أسعار المواد الغذائية عالمياً وفشل البطاقة التموينية في تأمين المواد للمواطن المحتاج لها بقوة.

خبير نفطي: استغلال الغاز المصاحب أصبح ضرورة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا الخبير النفطي حليم كاظم إلى استغلال الغاز المصاحب لاستخراج النفط واستثماره بدلاً من إحراقه، كونه يعتبر إحدى الثروات الطبيعية غير المستغلة في العراق، مشيرا إلى أن استغلاله بشكل صحيح سيساهم بدعم الاقتصاد العراقي ويسند الموازنة السنوية للدولة.

وقال كاظم بحسب (للوكالة الاخبارية للانباء): من الضروري أن يتم استغلال الغاز المصاحب لاستخراج النفط واستثماره من قبل الحكومة بدلاً من إحراقه من أجل دعم الاقتصاد الوطني والموازنة السنوية للدولة، مشيراً إلى إن العراق منذ بداية استخراجه للنفط ولحد الآن يقوم بحرق كمية الغاز المصاحبة مع النفط وعدم استغلاله.

ودعا كاظم إلى التعاقد مع شركات عالمية رصينة ومتخصصة لاستخراج المعادن واستثمارها من أجل استثمار الغاز المصاحب للنفط والإفادة من وارداته السنوية.

وأضاف كاظم: هناك شركات عالمية متخصصة قدمت عروضها إلى وزارة النفط لاستثمار هذا الغاز منها شركة شل وميتسيوبشي، لكن لم يتم الاتفاق على التعاقد معهم، مبيناً أن الاتفاق كان ينص على أن العراق يبيع الغاز بالأسعار العالمية وإذا أحتاج العراق إلى الغاز المصنع فأنه يشتريه من هذه الشركة بنفس الأسعار العالمية مما يؤدي إلى حرمان الحكومة من دعم اقتصادها من خلال القطاع الخاص او الاستثمار الخارجي.

وأشار الخبير النفطي إلى توجه الحكومة بهذا الاتجاه كان سليماً ويصب في مصلحة الاقتصاد العراقي.

يذكر أن وزارة النفط العراقية، أعلنت في ١٢ تموز ٢٠١١، عن توقيعها بالأحرف الأولى، اتفاقية لاستثمار الغاز في حقول النفط الجنوبية مع شركتي شل وميتسوبيشي، وفي حين أكدت أن الاتفاقية سترفع الطاقة الإنتاجية للغاز المسال إلى ٢,٥ مليون قدم مكعب قياسي، أكدت أن الاتفاقية ستفتح الباب واسعاً أمام دخول العراق السوق العالمية كمنافس قوي.

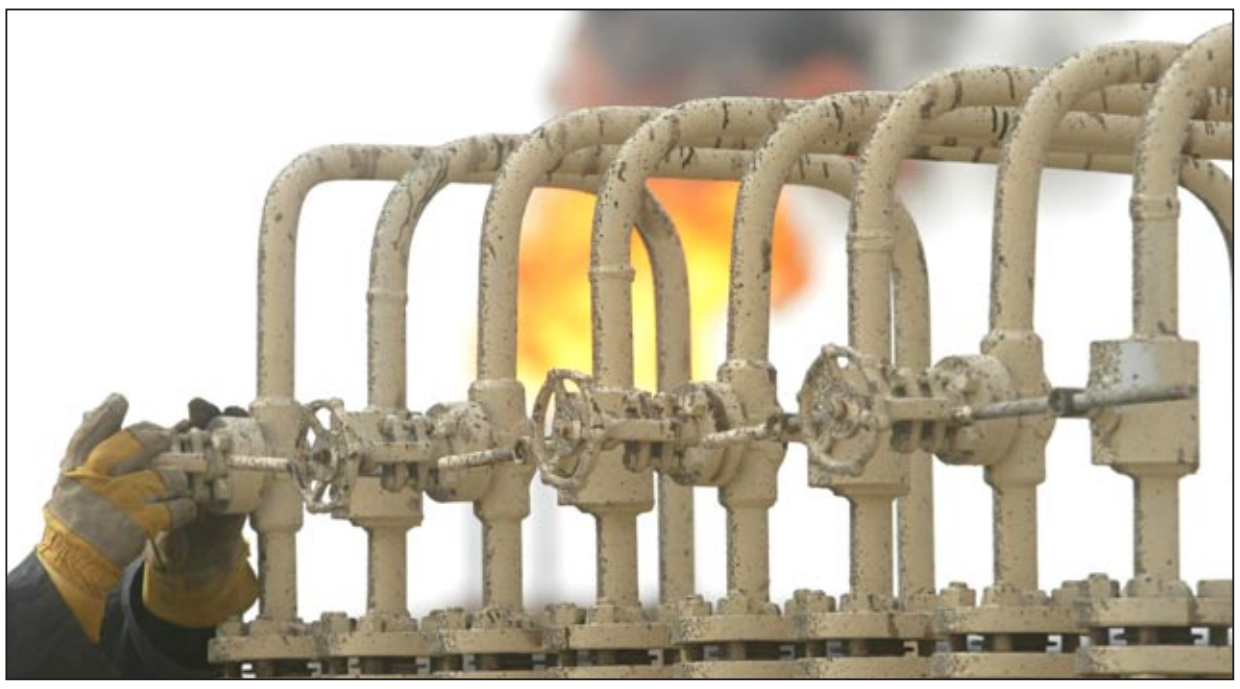

منظومة لنقل الغاز من الحقول النفطية

مصطلحات اقتصادية

إعداد / المدى الاقتصادي

درجة الملاءة

درجة الجدارة أو التصنيف الائتماني في الاقتصاد هو تقدير تجريه بعض الوكالات التجارية المتخصصة لتقدير صلاحية أو أهلية شخص للحصول على قروض أو جدارة شركة أو حتى دولة للحصول على قروض، وهي في ذلك تقوم بدراسة إمكانات الشركة أو الشخص أو الدولة المالية، ومدى ائتمانها على القرض وقدرتها المالية على تسديده، وهي تأخذ في حسابها السجلات الخاصة بالشخص أو الشركة أو الدولة وتصرفها في الماضي بالنسبة إلى قيامها بتسديد ديونها.

سند ضمان

سند ضمان أو ورقة مالية هو مستند له قيمة مالية، أو مستند يثبت حقوق ملكية حصة في شركة أو متجر. وتصنف سندات الضمان كسندات دين مثل العملات أو سندات أو سندات الدخل و كأسهم معتادة و كاتفاقات اشتقاقية وسندات اختيارية وكتبادلات. وتسمى الشركة أو المؤسسة المالية التي تصدر سندات الضمان جهة الإصدار. وتختلف أنظمة إصدار سندات الضمان من دولة إلى أخرى للاعتراف بالسند كسند ضمان. فعلى سبيل المثال لا تفي بعض التجمعات الاستثمارية الخاصة بشروط اصدار سندات الضمان إما لكونها غير مسجلة أو بسبب ادخالها بعض الشروط الخاصة.

دين سائر

دين سائر هو دين غير مضمون على الشركة أو المؤسسة، وهو يكون في العادة دينا جاريا، أي بعكس الدين المضمون أو المكفول.

دين مضمون

هو دين كفل المدين تسديده بضمان إضافي أعطاه للدائن، كضمان أو رهن أو أوراق تجارية مالية أو ما شابهها.

دائن ثانوي

هو دائن يجيء حقه في المطالبة بالدين بعد حق الدائن المميز. وهكذا في حال وجود دائنين متميزين، يكون جميع الدائنين الآخرين دائنين ثانويين بالنسبة إلى حقوقهم تجاه المدين المفلس.

دائن مميز

دائن مميز هو دائن له حق الأولوية في تحصيل دينه عند إشهار إفلاس المدين قبل غيره من الدائنين. وتسمح بعض القوانين المدنية بأن يكون لبعض الدائنين أولوية في تحصيل دينهم قبل غيره من الدائنين، ويكون ذلك إما بحقهم بالكامل أو في حدود تحكم بها المحكمة. كما في بعض النظم القانونية يكون للدائن المميز أولوية قبل الدائنين الآخرين حتى لو كان في حيازة هؤلاء الدائنين ضمانات في صورة ملك أو سندات، ولكن في المعتاد أن يكون للدائن المميز أولوية في تحصيل ديونهم فقط قبل المدينين العاديين. بعض أنواع الدائن المميز ينتمي إلى الدائنين المميزين لفئات العاملين في الشركة ومصلحة الضرائب، وفي بعض البلاد، تكاليف حماية البيئة المترتبة عن المدين المفلس، وفي بعض البلاد، ضحايا الإجرام.

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٨٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٦٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠